يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك اي عن وقوع الشركة بين
كثيرين كزيد فان مفهومه الذات مع التعين والمجموع من حيث
انه متصور يمنع الشركة كما يمنع تصور الهندية من حيث تطبيقها
على الجود الموجود الخارجي بخلاف مفهوم الذات الحيوان الناطق
فانه عين حقيقة النوع كما يعرف في موضعه فان قلت الجزئي لا يمنع
نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كزيد وعمرو وغيرهما وكل
ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئي
ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغرى
وان كان المراد لفظ الجزئي فلا نم الخلف في النتيجة واللفظ المفرد
الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان
بالنسبة الي الانسان والفرس ان اريد بهما ماهيتهما النوعية
فجزئيان اضافيان وان اريد بهما ماهية افرادهما اعني الحصص
فجزئيان حقيقيان واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون

داخلا

داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة
الجزئيات وعلى الثاني ذاتي فسقط تعريف المصنف يشعر بالاول ويمكن حمله على
الثاني بالتاويل بان يراد بالداخل غير الخارج فان حمله على الظاهر يكون المراد
بالذاتي حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده مظهرا ولم
يكتف بالمضمر وان امكن حمل المضمر على الاستخدام لكن الغالب في المضمر ارادة
المعنى الاول واما حديث اعادة الشيء معرفة فاصل يعدل عنه بكثير
القرائن وان حمل على التاويل المذكور فالذاتي في شرع التقسيم جار على
اصل اعادة معرفة الشيء واما عرضي وهو الذي يخالفه اي لا يدخل
في حقيقة جزئياته باحد المعنيين اي بان لا يكون جزءا وبان يكون
خارجا كالضاحك بالنسبة الي الانسان فانه خارج لان القاعل
نوعا اذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك
فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع عين
الذات فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي عليه

قوله بان لا يكون جزءا فيه انه على هذا التفصيل ينتقض العرض بالنوع اذ لا يقال يكون ... هنا فالصواب حمل تعريف الذاتي على التاويل المذكور

ما يتركب الا من جنس وفصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)